

## أقسام حمل المطلق على المقيد

د. مختار بابا ادو \*

اختلف علماء أصول الفقه اختلافاً كبيراً في موضوع حمل المطلق على المقيد ، واضطرب العزو إليهم في المصادر الأصولية، لذلك فقد اخترت بحث هذا الموضوع لنقف على أقوال علماء الأصول فيه من كتبهم نفسها ، لكي نتبين الصحيح من المزيف . وقد توخيت في ذلك الموضوعية مع ملاحظة عدم إقرار هذا البحث من قبل بالدراسة .

معنى حمل المطلق على المقيد : أن يراد بالمطلق ما هو المراد بالمقيد - على وجه البيان - فيصير النصان بمنزلة نص واحد <sup>(١)</sup>.

---

\* أستاذ مساعد بقسم الشريعة - كلية للشريعة والدراسات الإسلامية - جامعة أم القرى - مكة المكرمة.

(١) انظر حاشية محمد الإزمیری على مراة الأصول شرح مرقاة الوصول لمن لا خسر: ١١٩ / ٢.

**المطلق :** اسم مفعول ، من أطلق الشيء ، إذا خلى سبيله ، ومادة ( ط ل ق ) تدل على التخلية والافتكاك من كل ما يمنع ، أو يحد من الحركة الاختيارية من العقل والوثاق ، ونحو ذلك بالنسبة للحيوان ، يقال : أطلقت البعير من عقاله ، وأطلقت الأسير من أسرهِ ، إذا خلّيت سبيله <sup>(١)</sup>.

قال عليه السلام لأهل مكة يوم الفتح : " اذهبوا فأنتم الطلقاء " <sup>(٢)</sup>. جمع طليق ، لأن فعلاً تجمع على فعلاء ، إذا كان صفة لمذكر عاقل ، بمعنى فاعل غير مضاعف ولا معتل اللام ، قال ابن مالك في الخلاصة :  
ولكريم وبخيل فعلا كذا لما ضاهاهما قد جعلاً <sup>(٣)</sup>

وقد عرف علماء أصول الفقه المطلق بتعريفات متعددة ، وبعضها فيه اختلاف ، ويبدو أن سبب اختلافهم ، هو اختلافهم في المطلق ، هل هو النكرة ، أو بينهما فرق .

قال ابن الحاجب <sup>(٤)</sup> : المطلق ما دل على شائع في جنسه . وسبقه الآمدي <sup>(٥)</sup> فقال هو اللفظ الدال على مدلول شائع في جنسه ، مثل رجل ،

---

<sup>(١)</sup> انظر : لسان العرب ، مادة ( طلق ) .

<sup>(٢)</sup> انظر : سيرة ابن هشام مع الروض الألف ، لأبي القاسم عبدالرحمن بن الخطيب السهيلي : ٩٤ : ٤ .

<sup>(٣)</sup> انظر : شرح ألفية ابن مالك لابنه بدر الدين محمد بن محمد بن مالك المعروف بابن الناظم ، ص ٣٠٧ ، منشورات ناصر خسرو ، بيروت .

<sup>(٤)</sup> عثمان بن عمر بن أبي بكر ، أبو عمرو ، جمال الدين الشهير بابن الحاجب المالكي ، كان أبوه حاجباً للأمير عز الدين يوسف الصلاحي ، برع في العلوم وأتقنها غاية الإقتان ، له مؤلفات منها في الأصول منتهى السؤل والأمل ، اختصره في المنتهى ، وهو الذي اشتغل العلماء به ، ولد سنة ٥٧٠ هـ ، وتوفي سنة ٦٤٦ هـ . انظر : الفتح المبين في طبقات الأصوليين : ٦٥ / ٢ ، لعبد الله المراعي .

<sup>(٥)</sup> علي بن أبي علي محمد بن سالم ، أبو الحسن الفقيه الأصولي ، سيف الدين الآمدي ، نشأ حنبلياً ثم انتقل شافعيًا ، له مؤلفات منها في الأصول الإحكام في أصول الأحكام ، اختصره في منتهى السؤل في الأصول ، توفي سنة ٦٣١ هـ ( انظر الفتح المبين : ٥٧ / ٢ ) .

ودينار ، يعنى أن المطلق حصّة من الجنس ممكنة الصدى على حصص كثيرة من الحصص المندرجة تحت أمر مشترك من غير تعيين ، وهناك تعريفات أخرى متفقة فى المعنى مع هذا التعريف .

فاحتز بقيد الدلالة على المهملات ، وبقيّة الشيوخ عن المعارف كلها من الأعلام ، وأسماء الإشارة ، والمحلى بالآلف واللام ، وغيرها ، لما فيها من التعيين ، إما شخصاً نحو زيد ، وهذا ، أو حقيقة نحو الرجل ، وغيرها من بقيّة المعارف ، ويخرج من المحلى بلام التعريف المعهود الذهنى ، نحو : - اشتر اللحم - فهو من المطلق ، لأنه دال على الفرد المنتشر ، وهو الشائع فى جنسه ، كما يخرج بقيد الشيوخ فى الجنس أيضاً ، الألفاظ الدالة على الاستغراق نحو : الرجال ، والنكرة فى سياق الإثبات بعد لفظة (كل) نحو كل رجل ، وفى سياق النفى نحو ( لا رجل فى الدار ) ونحوهما ، إذ يخرجهما الاستغراق الذى اكتسباه من تقدم ( كل ، والنفى ) عليهما من الشيوخ فى الجنس ، كما تخرج الضمائر أيضاً ، لأنها لا يفهم منها عند الاستعمال أى معين ، نحو أنت ، وهو ، بخلاف رجل ، فإنه لا يفهم منه معين <sup>(١)</sup> .

وقد عرف المطلق بعض آخر من العلماء تعريفاً مغايراً للتعريف الأول ، فقال :

---

(١) انظر : الأحكام فى أصول الأحكام : ٣/٢ ، تأليف على بن أبى على محمد ، سيف الدين الأمدى ، مختصر المنتهى مع شرحه للعضد الإيجى : ١٥٥ / ٢ ، تأليف عثمان بن عمر ، جمال الدين بن الحاجب ، مسلم الثبوت لمحب الله بن عبد الشكور مع شرحه فواتح الرحموت لعبد العلى الأنصارى :

المطلق ، هو : الدال على الماهية بلا قيد <sup>(١)</sup> ، يعنى من وحدة ،  
وتعيين خارجى ، أو ذهنى ، والماهية تشمل الجنس ، والنوع ، والصنف ،  
نحو : حيوان ، وإنسان ، وعرب .

واحترز بقوله : بلا قيد عن المعرفة لأنها تدل على الذات مع وحدة  
معينة ، وعن النكرة لأنها تدل عليها مع وحدة غير معينة ، فالمطلق لا يدل  
على شئ ، من غير الماهية ، وإن تحققت فى الواقع <sup>(٢)</sup> .

### هل يوجد فرق بين المطلق والنكرة ؟

إذا تأملنا فى تعريفات المطلق السابقة ، نجد العلماء اختلفت وجهة  
نظرهم فى هذه المسألة . فالآمدى ، وابن الحاجب ، ومن وافقهم لا فرق  
عندهم بين المطلق والنكرة ، قال الآمدى فى بعض تعريفاته للمطلق :  
المطلق عبارة عن النكرة فى سياق الإثبات ، وكذلك ابن الحاجب وتقدم  
تعريفه بشرحه <sup>(٣)</sup> ، ووافقهما ابن قدامة <sup>(٤)</sup> حيث مثل للمطلق بالنكرة فى  
سياق الأمر كقوله تعالى : ( فتحرير رقبة ) <sup>(٥)</sup> .

---

<sup>(١)</sup> انظر : جمع الجوامع لابن السبكي مع شرح المحلى بحاشية للبنانى : ٤٤ / ٢ ، شرح تنقيح للفصول  
للقرافى ص ١٦٦ .

<sup>(٢)</sup> انظر : نشر البنود شرح مراقى السعود : ٥٨ / ٢ ، تأليف سيد عبدالله بن إبراهيم العلوى الشنقيطى .

<sup>(٣)</sup> انظر الإحكام للآمدى : ٣ / ٣ ، مختصر الملتقى : ١٥٥ / ٢ .

<sup>(٤)</sup> عبدالله بن أحمد بن قدامة ، أبومحمد ، موفق الدين ، كان حجة فى المذهب الحنبلى ، برع فى العلوم ،  
وأفتى وناظر ، له مؤلفات كثيرة منها فى الأصول روضة الناظر وجلة المناظر ، ولد سنة ٥٥١ هـ ،  
وتوفى سنة ٦٢٠ هـ . انظر للفتح المبين : ٥٣ / ٢ .

<sup>(٥)</sup> سورة النساء من الآية ٩٢ ، وانظر روضة الناظر ص ١٣٦ ، الناشر : المكتبة السلفية .

وفرقت طائفة من العلماء بين المطلق والنكرة ، فعرفوا المطلق بأنه: اللفظ الدال على الماهية من حيث هي هي ، أى من غير أن تكون لها دلالة على شئ من قيود تلك الحقيقية ، وعرفوا النكرة بأنها : هي الدالة على الماهية مع وحدة غير معينة <sup>(١)</sup>.

ثم إنه لا فرق بين المطلق والنكرة فى اللفظ ، وإنما الفرق بينهما باعتبار القصد ، يعنى أن اللفظ إذا اعتبرت دلالاته على الماهية بلا قيد ، يسمى مطلقا ، واسم جنس ، وإذا اعتبرت دلالاته على الماهية مع قيد الوحدة الشائعة فى جنسه سمي نكرة <sup>(٢)</sup> نحو رقبة فى قوله تعالى ( فتحريرو رقبة ) قال سيد عبدالله <sup>(٣)</sup> فى مراقى السعود مبينا هذه الأقوال :

وما على الذات بلا قيد يدل	فمطلق وباسم جنس قد عقل
وما على الواحد شاع النكرة	والاتحاد بعضهم قد نصره <sup>(٤)</sup>

### أثر الاختلاف فى الفرق بين المطلق والنكرة

بنى بعض العلماء على الفرق بين المطلق والنكرة مسألة وهى أنهم اختلفوا فيما قال لزوجته : إن كان حملك ذكرا ، فأنت طالق ، فولدت ذكرا .

---

<sup>(١)</sup> انظر : نشر البنود ٥٨ / ٢ ، الضياء للامع مع شرح جمع الجوامع لابن حنبل : ٥٨ / ٢ .

<sup>(٢)</sup> انظر : المصادر السابقة .

<sup>(٣)</sup> سيد عبدالله بن إبراهيم العلوى الشنقيطى أبو محمد ، إمام أهل زمانه ومجدد العلم فى قطره ، سافر لأداء فريضة الحج ، ومر على بلاد المغرب ، ومصر ، والحجاز ، وأخذ عن علمائها ، له مؤلفات منها فى الأصول نظم مراقى السعود وشرحه نشر البنود . انظر : الأعلام للزركلى : ١٨٧ / ٤ .

<sup>(٤)</sup> انظر مراقى السعود مع شرحه نشر البنود : ٥٨ / ٢ .

فَقِيلَ : لا تطلق نظراً للتكثير المشعر بالتوحيد ، لأنه علق طلاق زوجته على ولايتها واحداً بمقتضى النكرة الدالة على الواحد الشائع ، فلم تد واحدًا ، بل ولدت اثنين ، فجاءت بغير المعلق عليه .

وقيل : تطلق زوجته حملاً على الجنس لأنه علق طلاقها على ماهية الذكر ، وقد وجدت ، ولا نظر للأفراد في المطلق .

قال في المراقى مبيناً القولين :

عليه طالق إذا كان نكر فولدت لاثنين عند ذى النظر

قوله : (عليه) أى على الفرق بين المطلق والنكرة ينبى اختلاف الفقهاء فى هذه المسألة <sup>(١)</sup>.

#### تعريف المقيد :

المقيد : اسم مفعول من (قيد) ومادة (ق ي د ) تدل لغة على كل شئ يحد من حركة الحيوان الاختيارية ، يقال : قيدت الدابة ، وهؤلاء أجمال مقاييد ، أى مقيدات <sup>(٢)</sup>.

المقيد فى اصطلاح الأصوليين : ما يقابل المطلق على اختلاف تعريفات المطلق السابقة ، فقيل : ما دل لا على شائع فى جنسه ، وقيل : ما دل على الماهية مع قيد زائدة على حقيقة جنسه ، من صفة ، نحو : ربة مؤمنة ، أو تعيين كزيد ، وهذا الرجل ، ونحو ذلك <sup>(٣)</sup>.

(١) انظر : جمع الجوامع وشرحه للمحلى مع حاشية البناني : ٤٤ / ٢ ، الضياء اللامع شرح جمع الجوامع لابن حولو : ٥٧ / ٢ ، نشر البلود شرح مراقى السعوى : ٥٩ / ٢ .

(٢) انظر لسان العرب ، مادة (قيد) .

(٣) انظر : زيادة إيضاح لهذه التعريفات فى المصادر التالية : كشف الأسرار عن أصول البيزدوى لعبد العزيز البخارى : ٢ / ٢٨٦ ، شرح تلقيح الفصول للقرافى ص ٢٦٦ ، شرح الكوكب المنير لابن

ويستعمل لفظ الإطلاق والتقييد حقيقة في الإنسان ، والدواب ، يقلل : هذا إنسان أو حيوان مطلق ، إذا كان خاليا من كل ما يمنعه من الحركة الاختيارية كالوثاق ، والقيد ، ونحو ذلك ، و(مقيد) إذا حد من حركته الطبيعية الاختيارية بقيد ، أو عقال ، أو شكل ونحو ذلك ، ويستعمل بالاستعارة في الألفاظ ، نحو : اعتق رقبة ، فهذه الرقبة شائعة في جنسها من الرقاب ، شيوع الحيوان المطلق بحركته الاختيارية بين جنسه ، بمعنى تصدق على كل رقبة .

وإذا قلنا : اعتق رقبة مؤمنة ، كانت هذه الصفة مقيدة لها ، وماتعة من الشيوع بمعنى أنها لا تصدق إلا على رقبة متصفة بصفة الإيمان كالقيد المانع للحيوان من الشيوع بالحركة بين أفراد جنسه <sup>(١)</sup>.

والغالب في القيد أن يكون مذكورا ، كالأمثلة المتقدمة ، وقد يكون ملحوظا قال سيد عبدالله بن ابراهيم : إنه لا فرق بين ذكر القيد وتقديره <sup>(٢)</sup>. ومن أمثلة القيد المقدر قوله تعالى : ( وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصبا ) <sup>(٣)</sup> أى سفينة صالحة كما قرأها عثمان بن عفان وابن عباس رضى الله عنهم <sup>(٤)</sup>.

ويدل عليه سياق ما قبلها في قوله تعالى : ( فأردت أن أعيبها ) .

---

النجار : ٣ / ٣٩٣ ، إرشاد الفحول للشوكاني ص ١٦٤ .

(١) انظر : شرح مختصر روضة الناظر للطوفي : ٢ / ٦٣٣ .

(٢) انظر : نشر البنود : ٢ م ٥٦ .

(٣) سورة الكهف ، الآية ٧٩ .

(٤) انظر : الجامع لأحكام القرآن لأبى عبدالله القرطبي : ١١ / ٣٤ .

## أقسام المطلق والمقيد .

اعلم أن المطلق والمقيد إذا وردا ، فإما أن يكون متعلق بحكم المطلق مخالفا لمتعلق حكم المقيد ، أو لا يكون ، فإن كان متعلق الحكم مختلفا ، فلا يحمل المطلق على المقيد وفاقا لأنه لا مناسبة بينهما ، ولا متعلق لأحدهما بالآخر أصلا ، ومن أمثلة هذا القسم : تقييد الشهادة بالعدالة ، وذكر الرقبة في الكفارة مطلقا عن قيد العدالة .

وإن كان بينهما علاقة ، أو مناسبة ، فإما أن يتحد الحكم والسبب فيهما أو يختلف الحكم ، ويتحد السبب ، أو يتحد الحكم ، ويختلف السبب ، وعلى هذه التقديرات ، إما أن يكون الخطاب الوارد فيهما مثبتا أو منقيا<sup>(١)</sup> ، فهذه هي أقسام المطلق والمقيد . وسأبحث كل قسم منها فيما يلي .

## الاختلاف في الحكم والسبب .

إذا اختلف المطلق والمقيد في الحكم والسبب معا ، فلا يحمل أحدهم على الآخر باتفاق العلماء ، لعدم المناسبة بينهما ، ومن أمثلته قوله تعالى : ( والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما )<sup>(٢)</sup> مع قوله تعالى : ( يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق )<sup>(٣)</sup> فالأيدى في الآية الأولى مطلقة ، وفي الآية الثانية مقيدة بأنها إلى المرافق ، والحكم مختلف ، ففي الآية الأولى وجوب القطع ، وفي الآية الثانية وجوب

(١) انظر : المحصول لفخر الدين الرازي : ٢١٤ / ١ ، مسلم الثبوت وشرحه فواتح الرحموت : ٣٦١ / ١ ،

الإبهاج بشرح المنهاج لابن المبكى وولده تاج الدين : ٢١٧ / ٢ .

(٢) سورة المائدة ، الآية ٣٨ .

(٣) سورة المائدة ، الآية ٦ .



الفصل عند إرادة الصلاة ، والسبب مختلف كذلك ، ففي الآية الأولى التعدى على مال الغير المحرز ، وفي الآية الثانية الحدث مع إرادة الإتيان بعمل تشترط فيه الطهارة ، وهو الصلاة .

قال إمام الحرمين <sup>(١)</sup> : الأصلان متباعدان ، لا يجمعهما مأخذ ، فلا يحمل المطلق فى أحدهما على المقيد فى الثانى ، وهذا هو المراد بقولهم : اختلفا فى الحكم والسبب ، وتنوع تمثيل العلماء لهذا القسم فكل واحد يمثل بما منح له ، ولكن الكل متفق على عدم الإلحاق <sup>(٢)</sup>.

### اتحاد المطلق والمقيد فى الحكم والسبب

وتحتة فرعان :

#### الفرع الأول : أن يكون المطلق والمقيد مثبتين

إذا ورد اللفظ مطلقا ، وورد مقيدا ، واتفقا فى الحكم والسبب ، وكاتا مثبتين خبرين أو أمرين ، أو كان أحدهما أمرا ، والآخر خبرا ، حمل المطلق منهما على المقيد ، لأن السبب الواحد لا يوجد المتنافيين من الإطلاق والتقييد فى وقت واحد ، لأن الحمل على الإطلاق يلزم منه الخروج عن العهدة بدون القيد ، ومقتضى القيد ، أن القيد مطلوب أيضا ، فيلزم

---

<sup>(١)</sup> عبدالمك بن عبدالله بن يوسف أبوالمعالى الجوينى ، حصل علم الحديث والفقه والأصول ، واشتهر بالنجاسة والذكاء ، له مؤلفات من أوسعها فى الأصول ، البرهان فى أصول الفقه ، ولد سنة ٤١٩ هـ ، وتوفى سنة ٤٧٨ هـ . انظر : الفتح المبين : ٢٦ / ١ .

<sup>(٢)</sup> انظر : البرهان : ٤٣٢ / ١ ، الوصول إلى الأصول لابن برهان البغدادى : ٢٨٧ / ١ ، الإبهاج بشرح المنهاج : ٢ / ٢١٧ ، بلوغ السؤل على مرتقى الأصول لابن عاصم الأندلسى : ص ١٩٨ ، أثر الاختلاف فى القواعد الأصولية فى اختلاف الفقهاء ، د/ مصطفى الخن ص ٢٤٨ .

القتضاء السبب الواحد مطلوبة القيد ، وعدم مطلوبيته في وقت واحد ،  
وذلك محال . مثاله إذا كنا أمرين : كان يقال في كفارة الظهار في محل :  
اعتق رقبة ، ويقال في محل آخر : اعتق رقبة مؤمنة ، أو كانا خبرين ،  
نحو: تجزئ رقبة تجزئ رقبة مؤمنة ، أو كان أحدهما أمرا ، والآخر خبرا  
نحو ، اعتق رقبة ، تجزئ رقبة مؤمنة <sup>(١)</sup>.

ثم إن الحنفية لا يحملون المطلق على المقيد إلا ضرورة ، وذلك في  
موضعين ، أحدهما : هذا ، والثاني : أنه يمتنع العمل بالمطلق مع العمل  
بالمقيد بدون الحمل ، مثاله : اعتق رقبة ، ولا تملك إلا رقبة مؤمنة ،  
فإن النهي عن تملك ما عدا المؤمنة مع الأمر بعق الرقبة ، يوجب تقييد  
المعق بالمؤمنة ضرورة أن العتق فرع التملك <sup>(٢)</sup>.

ومن أمثله قوله تعالى : ( حرمت عليكم الميتة والدم ) <sup>(٣)</sup> مع قوله  
تعالى : ( قل لا أجد فيما أوحى إلي محرما على طاعم يطعمه إلا أن يكون  
ميتة ، أو دما مسفوحا ) <sup>(٤)</sup>.

ورد لفظ الدم في سورة البقرة مطلقا ، وورد في سورة الأنعام مقيدا  
بالمسفوح ، وهو المصبوب المسائل عن مكانه .

وقد اتفق العلماء على حمل المطلق على المقيد ههنا ، وأن الدم  
المنفصل عن اللحم نجس وحرام ، لا يجوز الانتفاع به ، وأن الذي بقي  
داخل اللحم وفي ثناياه طاهر .

(١) انظر فواتح الرحموت : ١/ ٣٦٢ ، حاشية للبناني على شرح المحلى لجمع الجوامع : ٥٠ / ٢ ، غاية  
الوصول شرح لب الأصول لذكرها الأنصارى ص ٨٢ .

(٢) انظر : تيسير التحرير : ١/ ٣٣٠ ، ٣٣٤ ، وغيره .

(٣) سورة المائدة ، من الآية ٣ .

(٤) سورة الأنعام ، من الآية ١٤٥ .

قال ابن العربي <sup>(١)</sup> : الصحيح أن الدم إذا كان مفردا حرم منه كل شيء ، وأنه نجس لا يؤكل ، ولا ينتفع به ، وإن خالط اللحم جاز لأنه لا يمكن الاحتراز منه ، وإنما حرم الدم بالقصد إليه ، وقد عينه الله في سورة البقرة ، وفي سورة المائدة مطلقا ، وعينه في سورة المائدة مقيدا بالمسفوح ، وحمل العلماء هنا المطلق على المقيد إجماعا <sup>(٢)</sup> ، ومثل ابن حلولو لهذا القسم بقوله ﷺ : " لا نكاح إلا بولي وشاهدين " <sup>(٣)</sup> وقوله : " لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل " <sup>(٤)</sup> فإنه تقييد للشهادة بالعدالة <sup>(٥)</sup> فتحمل الشهادة المطلقة على المقيدة ، فلا يقبل من الشهود إلا ما كان عدلا .

وقد ذكر كثير من علماء الأصول الاتفاق على حمل المطلق على المقيد إذا اتفق الحكم والسبب فيهما ، قال الآمدي الشافعي : لا نعرف خلافا في حمل المطلق على المقيد ههنا <sup>(٦)</sup> يعنى اتفاقهما في الحكم والسبب ، وقال عبدالعزيز البخاري الحنفى : إذا أطلق الحكم ، ثم ورد بعينه مقيدا فى موضوع آخر ، فلا خلاف أنه يجب الحكم بتقييده <sup>(٧)</sup> وقال أبو بكر بن عاصم المالكي <sup>(٨)</sup> :

(١) محمد بن عبدالله ، أبو بكر المعروف بابن العربي المالكي الإشبيلي ، كان مفسرا محدثا فقيها أصوليا أقرب إلى الاجتهاد من التقليد ، من مؤلفاته المحصول فى علم الأصول ، المولود سنة ٤٦٨ هـ ، المتوفى سنة ٥٤٣ هـ . انظر الفتح المبين : ٢ / ٢٨ .

(٢) انظر : أحكام القرآن : ١ / ٥٣ ، ٢ / ٧٥٦ .

(٣) انظر : الجامعة الصغير مع شرحه فيض القدير للمناوى : ٦ : ٤٣٧ ، ورمز له السيوطى بالحسن .

(٤) أخرجه الشافعى فى الأم : ٢ / ٣١٧ .

(٥) انظر : التوضيح شرح تنقيح الفصول ص ٢٢٦ .

(٦) الإحكام للآمدي : ٣ / ٤ .

(٧) انظر : كشف الأسرار : ٢ / ٢٩٠ .

(٨) محمد بن محمد أبو بكر بن عاصم الغرناطى المحدث الأصولى ، كان محققا مطلعا ، له أرجوزة مرتقى

وما أتى فى موضع مقيدا وفى سواء مطلقا أيضا بدا  
فإن يك الحكم به والسبب متفقين حكم قيد بحسب (١)  
وقال ابن النجار الحنبلى : فإن كان مثبتين حمل منهما مطلق ، ولو  
تواترا على مقيد، ولو أحادا عند الأئمة الأربعة (٢).  
بعد عرض أقوال هؤلاء العلماء ، وتصريحهم بالاتفاق على حمل  
المطلق على المقيد فى هذه الصورة ، نجد بعضا منهم حكى الخلاف فيها ،  
كأبى الوليد الباجى فقد ذكر أن فيها خلافا عند المالكية ، واختار هو عدم  
الحمل (٣) كما ذكر ابن اللحام الخلاف فيها عن الحنابلة (٤) . ولكن لا يخفى  
ضعف هذه الأقوال لمخالفتها الجمهور .

### الفرع الثانى : من صور اتحاد الحكم والسبب

إذا ورد المطلق والمقيد غير مثبتين ، يعنى منفيين أو منهيين ، أو  
أحدهما منفيا ، والآخر منهي ، ففى حمل المطلق على المقيد ههنا مذهبان ،  
مثاله : لا يجزئ عتق مكاتب ، لا يجزئ عتق مكاتب كافر ، لا تعتق مكاتبك  
لا تعتق مكاتبك كافرا .

فعند من يقول : إن المفهوم حجة ، يقيد قوله : لا تعتق مكاتبك ،  
بمفهوم قوله : لا تعتق مكاتبك كافرا ، فيجوز عنده إعتاق المكاتب المسلم ،

---

الوصول فى الأصول المولود سنة ٧٦٠ هـ ، المتوفى سنة ٨٢٩ هـ . انظر : أصول الفقه تاريخه ورجاله  
ص ٤٤٧ ، د/ شعبان محمد إسماعيل .

(١) انظر : مرتقى الوصول وشرحه ص ١٩٦ ، نشر البنود : ٥٦ / ٢ .

(٢) شرح الكوكب المنير : ٣ / ٣٩٦ .

(٣) أحكام الفصول ص ٢٨٠ .

(٤) للقواعد والفوائد الأصولية ص ٢٨١ .

ومن لا يقول بالمفهوم ، يصل بالإطلاق ، ويمنع إعتاق المكاتب أصلا<sup>(١)</sup>.

### كيفية حمل المطلق على المقيد

بعد نقل اتفاق جمهور علماء الأصول على حمل المطلق على المقيد في هذه الصورة، نراهم اختلفوا في كيفية الحمل : هل يكون بيانا للمطلق ، أو نسخا له ؟

فبعضهم يقول : المقيد إذا علم تأخره عن وقت العمل بالمطلق نسخ المقيد المطلق بحيث لا يجزئ غير المقيد من أفراد المطلق ، وقد كان مجزئا قبل النسخ .

أما إذا تأخر المقيد عن وقت الخطاب بالمطلق دون العمل ، أو تأخر المطلق عن المقيد سواء تأخر عن وقت الخطاب بالمقيد ، أو عن وقت العمل به ، أو تقارنا ، أو جهل تاريخهما حمل المطلق على المقيد جمعا بين الدليلين ، لأن المطلق جزء من المقيد ، فإذا أعملنا المقيد ، فقد عملنا بهما، وإذا لم نعمل به ، فقد ألغينا أحدهما .

وقيل : المقيد ناسخ للمطلق إن تأخر عن وقت الخطاب بالمقيد ، كما لو تأخر عن وقت العمل بجامع التأخر ، ولكن أورد على هذا القيل : إنه مقياس مع وجود الفارق ، إذ التأخير عن وقت العمل يستلزم تأخير البيان عن وقت الحاجة ، وهو ممتنع كما هو معروف، بخلاف التأخير عن وقت الخطاب دون العمل فلا محذور فيه .

(١) انظر: بيان المختصر للأصفهاني: ٢/ ٣٥٦ ، حاشية البنانى على شرح المحلى لجمع الجوامع: ٢/ ٥٠ ، التقرير والتحرير شرح التحرير: ١/ ٢٩٤ ، شرح الكوكب المنير: ٣/ ٤٠ .

وقيل : يحمل المقيد على المطلق بأن يلغى القيد لأن ذكر القيد ذكر  
لجزئى <sup>(١)</sup> من المطلق ، فلا يقيد به ، كما أن ذكر فرد من العام لا يخصه .  
لكن أورد على هذا القول : بأن هناك فرقا بين مفهوم اللقب ،  
ومفهوم القيد ، إذا أن مفهوم القيد حجة لأنه مشتق ، والغالب الاعتداد به ،  
بخلاف مفهوم اللقب الذى ذكر فرد من العام منه ، فلا يعتد به ، ولا  
يخصص العموم على الصحيح <sup>(٢)</sup> .

واختار ابن الحاجب من هذه المذاهب : أن المقيد يكون بياناً  
للمطلق ، لا نسخاً له ، سواء تقدم المطلق ، أو تأخر ، واحتج لذلك  
بوجهين :

أحدهما : أنه لو كان حمل المطلق على المقيد المتأخر نسخاً له ،  
لكان تخصيص العام نسخاً له .

الثانى : أنه لو كان تأخر المقيد نسخاً للمطلق ، لكان تأخر المطلق  
نسخاً للمقيد .

وبالاتفاق أن التخصيص ليس نسخاً للعام ، وأن تأخر المطلق ليس  
نسخاً للمقيد <sup>(٣)</sup> .

---

(١) الجزئى : ما يمنع نفس تصور معناه من وقوع الشركة فيه ، ويسمى الحقيقى ، كالأعلام ، كزيد مثلاً ،  
فإن ذاته يستحيل جعلها لغيره ، قال الأخضرى فى السلم المرونى :

لهم اشتراك الكلى كاسد ، وعكسه الجزئى

(٢) انظر : حاشية البنائى على شرح المحلى الجوامع : ٢ / ٥٠ ، غاية الوصول شرح لب الأصول ص ٨٢ ،

بلوغ السؤل على مرتقى الوصول ص ١٩٧ .

(٣) انظر : بيان المختصر : ٢ / ٣٥٤ ، شرح مختصر المنتهى : ٢ / ١٥٦ .

وعند الحنفية أن المقيد المتأخر ناسخ للمطلق <sup>(١)</sup> ومعنى البيان : أنه يدل على أن المراد بالمطلق كان المقيد .

ومعنى النسخ : أنه يدل على نسخ حكم المطلق السابق بحكم المقيد الطارئ <sup>(٢)</sup>.

والراجع - والله أعلم - هو القول بحمل المطلق على المقيد في هذه الصورة ، وأنه على وجه البيان للمطلق .

وتوجيه ذلك : أولا : أن العمل بالمقيد عمل بالمطلق ، وزيادة ، فالجمع بحمل المطلق على المقيد أولى .

ثانيا : أن من عمل بالمقيد يخرج عن عهدة التكليف بيقين ، لأنه إن كان التكليف بالمقيد فقد أتى به ، وإن كان التكليف بالمطلق فقد أتى به ، وزيادة ، فيلزم الخروج عن عهدة التكليف بيقين ، ومن عمل بالمطلق لا يخرج عن عهدة التكليف بيقين ، لجواز أن يكون التكليف بالمقيد ، والإتيان بالمطلق لا يستلزم الإتيان بالمقيد ، لذا كان العمل بالمقيد ، هو الأولى <sup>(٣)</sup>.

إذا اتحد المطلق والمقيد في الحكم ، واختلفا في السبب ، فهل يحمل المطلق على المقيد أولا ؟

في هذه الصورة مذهبان : يأتي إيضاحهما إن شاء الله .  
ومن أمثلته قوله تعالى في شأن كفارة الظهار : ( والذين يظاهرون

(١) انظر : تيسير التحرير : ١ / ٣٣١ ، فواتح الرحموت : ١ / ٣٦٢ .

(٢) انظر : حاشية السعد على شرح المنتهى : ٢ / ١٥٦ ، نهاية السؤل للإنسوى على منهاج كالوصول للبيضاوى : ٢ / ١٩٣ .

(٣) انظر : شرح مختصر المنتهى : ٢ / ٥٦ ، نهاية السؤل : ٢ / ١٩٣ ، المحصول : ٣ / ٢١٥ .

من نساءهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير رقبة من قبل أن يتماسا (١) فالرقبة في كفارة الظهار مطلقة ، وفي كفارة القتل الخطأ مقيدة بالإيمان ، والحكم في الآيتين واحد ، وهو العتق ، والسبب فيهما مختلف ، لأنه في آية الظهار يعود إلى ما حرم الزوج على نفسه ، على الاختلاف في تفسيره عند العلماء ، وفي الآية الثانية : القتل الخطأ ، فظهر بهذا اتحادهما في الحكم ، وهو تحرير رقبة ، واختلافهما في السبب ، وهو الظهار ، والقتل الخطأ.

### بيان المذاهب :

أولا : مذهب القائلين بعدم حمل المطلق على المقيد ، وهم عامة الحنفية ، وقد اتفقوا على عدم الحمل في هذه الصورة ، سواء كان الحمل عن طريق القياس ، أو عن طريق وحدة كلام الله تعالى أو غيرهما (٢) ، وبهذا قال جل علماء المالكية ، قال القرافي (٣) : فالذي حكاه القاضي عبد الوهاب في كتاب الإفادة ، وكتاب الملخص عن المذهب عدم الحمل إلا القليل منا (٤) وعزاه ابن حنولو (٥)

(١) سورة المجادلة ، من الآية ٣.

(٢) انظر : كشف الأسرار : ٢٨٧ / ٢ ، تيسير التحرير : ١ / ٣٣٣.

(٣) أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن أبو العباس ، شهاب الدين للقرافي ، كان عالما بارعا في الفقه والأصول وجميع العلوم ، له مؤلفات منها في الأصول : للتفقيح وشرحه ، توفي سنة ٦٨٤ هـ . انظر : الفتوح المبين : ٨٦ / ٢.

(٤) انظر : شرح تنقيح الفصول ص ٢٦٦.

(٥) أحمد بن عبد الرحمن بن موسى عرف بطلو ، أحد الأئمة الحافظين لفروع المذهب المالكي ، له الضياء اللامع شرح جمع الجوامع ، وشرح تنقيح الفصول للقرافي ، توفي سنة ٨٧٥ هـ تقريبا ، الابتهاج لأحمد



للهاجى (١).

ولكن بالرجوع إلى أحكام الفصول ، تبين أن النقل عنه غير دقيق ، قال الهاجى (٢): فالذى عليه محققوا أصحابنا أن المطلق لا يحمل على المقيد إلا أن يدل القياس على تقييده فيلحق بالمقيد قياسا (٣).

وفى رواية عند الحنابلة أنه لا يحمل المطلق على المقيد فى هذه الصورة لأن ظاهر المطلق يقتضى أن يحمل على إطلاقه ، فلا يخص بالمقيد إلا أن يكون بينهما علاقة : إما من جهة اللفظ وهى : عطف المطلق على المقيد بحرف العطف ، وإما من جهة المعنى ، وهى : اتفاق العتقين فى علة التقييد ، وهذا حمل بالقياس ، وليس كلامنا فيه ، وإذا لم يكن بينهما علاقة لم يحمل أحدهما على الآخر ، كما لو كانا من جنسين (٤).

ثانيا : مذهب القائلين بحمل المطلق على المقيد

وهم معظم الشافعية ، ورواية عند الحنابلة ، وبعض المالكية ، وعندهم فى طريق الحمل مسئكان :

المسلك الأول : قالوا بحمل المطلق على المقيد من جهة وضع اللغة ، ومعقول اللسان ، واستدلوا ، أولا : بأن من أساليب اللغة العربية

---

بابا التنبكى ص ٨٣.

(١) انظر التوضيح شرح للتقييد ص ٢٢٦.

(٢) سليمان بن خلف بن سعد ، أبو الوليد الهاجى ، الأندلسى ، كان إماما فى جميع العلوم ، رحل إلى المشرق ورجع إلى بلاده بعلم وفير ، له إحكام الفصول فى أحكام الأصول ، ولد سنة ٤٠٣ هـ وتوفى ٤٧٤ هـ ، الفتح المبين ١/ ٢٥٢.

(٣) انظر : أحكام الفصول فى إحكام الأصول ص ١٩٣.

(٤) انظر : التمهيد فى أصول الفقه لأبى الخطاب الكلونافى : ١٨٢ / ٢.

حذف بعض الكلام لدلالة الثاني عليه ، ومنه فى القرآن ، قوله تعالى :  
( ولنبلونكم بشئ من الخوف والجوع ، ونقص من الأموال والأنفس  
والثمرات ) (١) فالمراد نقص من الأنفس ، ونقص من الثمرات ، ولكنه لما  
قيد بالأنفس اكتفى به فى الباقي ، وقال الشاعر :

وما أدرى إذا يمت أرضا      أريد الخير أيهما يلينى  
الخير الذى أنا أبتغيه      أم الشر الذى هو يبتغينى (٢)

يعنى أريد الخير ، وأتوقى الشر ، فقيد فى أحد الجنسين ، وأكتفى  
به فى الجنس الآخر (٣) لدلالته عليه .

وثانيا : بأن القرآن من فاتحته إلى خاتمته كالكلمة الواحدة فوجب  
ضم بعضه إلى بعض .

والجواب عن الدليل الأول : أنه لو لم يحمل اللفظ المحذوف على  
المنطوق به لالتبس الكلام ، ولم يقد ، فحمل أحدهما على الآخر للضرورة ،  
وليس ههنا ضرورة تقتضى الحمل (٤) .

والجواب عن الدليل الثانى : أن القرآن كالكلمة الواحدة من حيث  
إنه لا يتناقض لأن بعضه يصدق بعضا ، لا فى كل شئ ، وإلا وجب أن  
ينقيد كل عام ومطلق بكل خاص ومقيد (٥) . ومعلوم أن ذلك غير واقع ،  
وأن يجعل كل أمر فيه ندبا لأن فيه ما هو مندوب ، ولما بطل هذا ، بطل ما

(١) سورة البقرة ، الآية ١٥٥ .

(٢) للبيان للمقرب العبدى ، انظر : معانى القرآن للفراء : ٢٣١ / ١ .

(٣) انظر : التبصرة فى أصول الفقه للشيرازى ص ٢١٣ .

(٤) انظر : المصدر السابق ، نفس الصفحة .

(٥) انظر : المحصول : ك ١ / ٣ / ٢١٧ .

قالوه (١).

الرواية الثانية عن الحنابلة أنه يحمل المطلق على المقيد من طريق اللغة ، وهذا ما أوما إليه أحمد في رواية أبي طالب قال: قال الإمام أحمد : أحب إلى أن يعتق الظهار مثله (٢).

لعله يعنى مثل كفارة القتل ، لأن المسألة في كفارة القتل الخطأ ، ورقبة الظهار ، وفي التمهيد لأبي الخطاب : أحب إلى أن يعتق في الظهار مسلمة (٣) يعنى رقبة مسلمة.

وذهب بعض المالكية إلى أنه يحمل المطلق على المقيد أيضا من طريق اللغة ، قال حلولو : وهو الجارى على المذهب في اشتراط الإيمان في رقبة الظهار ، وفي كفارة اليمين بالله ، لكن نقل عن الأبيارى من المالكية أنهم لم يعتمدوا في اشتراط الإيمان في رقبة الظهار على حمل المطلق على المقيد وإنما اعتمدوا على شينين :

أحدهما : الحديث الدال على اشتراط الإيمان في الرقبة الواجبة على الشخص (٤) وهذا عام في كل كفارة .

الثانى : القياس على كفارة القتل الخطأ بجامع أن كلا منهما رقبة طلب عتقها على طريق التكفير الذى يحو عن المكلف ما صدر منه من

---

(١) انظر : التبصرة : ص ٢١٤ .

(٢) انظر : العدة في أصول الفقه لأبي يعلى ٢ / ٦٣٨ .

(٣) انظر : التمهيد لأبي الخطاب ٢ / ١٨٠ .

(٤) الحديث الذى أشار إليه أخرجه مالك في الموطأ ٢ / ٧٧٦ ، بعناية محمد فؤاد عبدالباقي ، كتاب العتق والولاء باب ما يجوز من العتق فى الرقاب ، من حديث عمر بن الحكم ، وفيه أن للجارية التى يريد عتقها ، قال لها رسول الله ﷺ : "أين الله" فقالت : فى السماء ، فقال لها : " من أنا " فقالت : أنت رسول الله ، فقال له رسول الله ﷺ : " اعتقها " .

التقصير ، أو الوقوع فيما لا ينبغي وكفارة اليمين بالله يشترط فيها الإيمان كالظهار ، إما بالقياس بجامعة أن كلا منهما كفارة ، أو بحمل المطلق على المقيد<sup>(١)</sup>.

### المسالك الثاني : الحمل عن طريق القياس

وهذا القول هو الراجح عند الشافعية وبعض المالكية ، قالوا بحمل المطلق على المقيد إن دل قياس صحيح مقتض لتقييده، وإلا فلا ، ويعضون بالقياس الصحيح ما وجدت فيه العلة الجامعة بين المطلق والمقيد ، والجامع بين المطلق والمقيد هنا : اشتراك الظهار والقتل في خلاص الرقبة المؤمنة عن قيد الرق لتشوف الشارع إليه .

وهذا إما تحقق فائدته في الرقبة المؤمنة دون الكافرة ، وإن لم يوجد جامع بينهما لم يحمل المطلق على المقيد لعدم وجود الدليل الذي يدل على الحمل ، فيبقى المطلق على إطلاقه عملاً بظاهر اللفظ<sup>(٢)</sup>.

قال فخر الدين الرازي<sup>(٣)</sup> : مذهب المحققين منا أنه يجوز تقييد المطلق بالقياس على ذلك المقيد<sup>(٤)</sup>.

وقال الباجي : الذي عليه محققوا أصحابنا كالقاضي أبي بكر ، والقاضي أبي محمد ، وغيرهما ، أن المطلق لا يحمل على المقيد : إلا أن

(١) انظر : للتوضيح شرح للتنقيح ص ٢٢٧.

(٢) انظر : نهاية المول شرح منهاج الوصول: ٢/ ١٩٥ ، أصول الفقه لأبي النور زهير: ٢/ ٥١١.

(٣) محمد بن عمر بن الحسين أبو عبد الله البكري ، فخر الدين الرازي ، المفسر ، الفقيه الأصولي، له مؤلفات منها في الأصول : المحصول في علم أصول الفقه ، للمولود سنة ٥٤٤ هـ ، المتوفى سنة ٦٠٦ هـ ، الفتح المبين : ٢/ ٤٧.

(٤) انظر : المحصول : ١/ ٣/ ٢١٨.

بدل القياس على تقييده ، فيلحق بالمقيد قياساً<sup>(١)</sup> ولعل هذا هو أعدل الأقوال :

- لأنهم اعتمدوا في قولهم على علة اعتبرها الشارع ، وهي تشوفه للحرية فجمعوا بها بين المطلق والمقيد.
- أن القائلين بحمل المطلق على المقيد سلموا لهم هذا الاستدلال، فدل ذلك على صلاحيته للاحتجاج.

### اختلاف المطلق والمقيد في الحكم واتحادهما في السبب

إذا اختلف المطلق والمقيد في الحكم ، واتحدا في السبب ، فأكثر الأصوليين لا يحملون المطلق على المقيد ، مثاله قوله تعالى في التيمم : ( فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه )<sup>(٢)</sup> وقوله في الوضوء : ( فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق )<sup>(٣)</sup> فلا تحمل اليد المطلقة في التيمم على اليد المقيدة بالفصل إلى المرافق في الوضوء ، فالحكم في الآيتين مختلف ، إذ هو في الآية الأولى وجوب المسح ، وفي الثانية وجوب الفصل ، والسبب فيهما متحد ، وهو إرادة الصلاة مع قيام الحدث .

هذا قول الجمهور ، لكن بعض الأصوليين ذكر الخلاف في هذه الصورة . هذا تصوير المسألة وفيما يلي تفصيل المذاهب ، مع ملاحظة أنهم قد لا يتفقون على إيراد الأمثلة .

---

(١) انظر : إحكام الفصول : ص ١٩٣.

(٢) سورة المائدة، من الآية ٦.

(٣) سورة المائدة، من الآية ٦.

فالحنفية على أصلهم في عدم حمل المطلق على المقيد ، إلا  
ضرورة ، وتقدم بيان ذلك ، قال محب الله بن عبد الشكور <sup>(١)</sup> : إذا اختلف  
حكم المطلق والمقيد ، كما إذا قال : أطعم فقيرا ، واكس فقيرا تميما ، لم  
يحمل المطلق على المقيد ، وهو ظاهر <sup>(٢)</sup> . وتقدمت أدلتهم على عدم  
الحمل غير مرة .

وذهب الحنابلة أيضا إلى عدم حمل المطلق على المقيد إذا اختلف  
حكمهما ، سواء اختلف السبب ، أو اتفق . مثال اتفاق السبب مع اختلاف  
الحكم خصال كفارة الظهر ، فيها صيام مقيد بالتتابع ، وإطعام لم يقيد  
بالتتابع ، بل أطلق ، والسبب هنا واحد ، وهو الظهر ، والحكم مختلف  
وهو التتابع في الصيام ، وإطعام مطلق عن قيد التتابع . أما إذا اختلف السبب  
والحكم فقد تقدم أنه لا يقول أحد بحمله . وقد روى عن الإمام أحمد أنه قال :  
إذا وطئ في ليالي الكفارة يستقبل الصيام ، وإذا وطئ خلال الإطعام بنى <sup>(٣)</sup> .  
قال الخرقي : وإن أصابها في ليالي الصيام ، أفسد ما مضى من  
صيامه ، وابتدأ الشهرين <sup>(٤)</sup> .

وقال ابن قدامة : ولو وطئ في أثناء الإطعام لم تلزم إعادة ما  
مضى منه <sup>(٥)</sup> .

---

<sup>(١)</sup> محب الله بن الشكور البهاري ، الحنفى الأصولى ، كان محبا للعلم ، معروفنا بالتقوى ، المتوفى  
سنة ١١١٩ هـ ، له فى الأصول مسلم للثبوت . انظر : الفتح المبين : ٣ / ١٢٢ .

<sup>(٢)</sup> انظر : مسلم للثبوت مع شرحه فواتح الرحموت : ١ / ٣٦١ .

<sup>(٣)</sup> انظر : الواضح فى أصول الفقه لابن عقيل : ٣ / ٤٤٥ ، التمهيد لأبى الخطاب : ٢ / ١٧٩ .

<sup>(٤)</sup> انظر : مرقى الوصول مع شرحه بلوغ السؤل : ص ١٩٨ .

<sup>(٥)</sup> انظر المغنى : ٧ / ٥٤٣ .

وهذا دليل على أن شرط إلحاق المطلق بالمقيد عندهم : اتحاد الحكم، وإذا اختلف الحكم ، انتفى الإلحاق لانتفاء شرطه .  
أما المالكية فمذهبهم في اتحاد السبب ، واختلاف الحكم ، مثل قولهم في اتحاد الحكم، واختلاف السبب الذي تقدم بحثه ، فقد أجروا فيهما الخلاف في المذهب ، فجعلهم لا يحمل المطلق على المقيد فيهما ، وقال بعضهم بحمله . قال أبو بكر محمد بن عاصم الأندلسي في منظومته في الأصول :

وإن يكن مخالفا في واحد فالخلف في المذهب في الموارد <sup>(١)</sup>

يعنى أنه إذا اختلف اللفظان في واحد من السبب والحكم دون الآخر، بأن كان اللفظان متفقين في الحكم ، مختلفين في السبب ، أو كانا متفقين في السبب ، أو كانا متفقين في السبب ، مختلفين في الحكم ، فاختلف المالكية فيهما ، هل يحمل المطلق على المقيد أم لا ؟

فمذهب أكثر المالكية أن المطلق لا يحمل على المقيد ، وهو الراجح، وقال بعضهم بالحمل ، وهو مذهب مرجوح <sup>(٢)</sup> مثل القائلون بعدم الحمل بقوله تعالى في صوم الظهار : ( فصيام شهرين متتابعين ) <sup>(٣)</sup> فإنه قيده بالتتابع ، وأطلق إطعام الظهار عن قيد التتابع ، فلا يحمل المطلق على المقيد ، فلا يشترط التتابع في إطعام الظهار ، مع أن السبب واحد ، وهو الظهار ، والحكم غير واحد . وهو الظهار والحكم غير واحد لأن أحدهما صوم ، والآخر إطعام .

(١) انظر : مرتقى الوصول مع شرحه بلوغ السؤل : ص ١٩٨ .

(٢) انظر : نشر البنود : ٦٤ / ٢ .

(٣) سورة المجادلة ، من الآية ٤ .

ومثل القائلون بحمل المطلق على المقيد فى هذه الصورة بقوله تعالى : ( من قبل أن يتماسا ) <sup>(١)</sup> فى عتق الظهار ، وصومه ، وقوله فى الإطعام : ( فمن لم يستطع فإطعام ستين مسكينا ) <sup>(٢)</sup> ولم يشترط كونه قبل المسيس . فيحمل المطلق على المقيد هنا ، فيجب كون إطعام الظهار قبل المسيس مثل العتق ، والصوم <sup>(٣)</sup> .

أما الشافعية فعندهم فى اختلاف المطلق والمقيد فى الحكم واتفاقهما فى السبب ثلاثة أقوال . ومثلوا لها بآيتى الوضوء ، والتيمم ، قوله تعالى : ( فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق ) <sup>(٤)</sup> وقوله : ( فامسحوا بوجوهكم وأيديكم منه ) <sup>(٥)</sup> فالسبب فيهما واحد ، وهو الحدث مع إرادة القيام إلى الصلاة ، والحكم فيهما مختلف من مسح المطلق فى التيمم ، وغسل المقيد فى الوضوء بالمرافق .

قال ابن السبكي <sup>(٦)</sup> بعد تصويره للمسألة : " فعلى الخلاف " يعنى الذى تقدم فى المطلب الثالث وفيه ثلاثة أقوال وضحاها المحلى <sup>(٧)</sup> . فقال :

(١) سورة المجادلة ، من الآية ٤ .

(٢) سورة المجادلة ، من الآية ٤ .

(٣) انظر الضياء اللامع : ٢ / ٦٤ ، نثر الورود على مرقى السعوى : ١ / ٣٢٦ .

(٤) سورة المائدة من الآية ٦ .

(٥) سورة المائدة من الآية ٦ .

(٦) عبد الوهاب بن على بن عبد الكافى السبكي ، أبو نصر ، برع فى علوم كثيرة من الفقه والأصول ، وعلم الحديث واللغة وكان ذا ذكاء مفرط ، من أشهر مؤلفاته فى الأصول جمع الجوامع ، ولد سنة ٧٢٧ هـ وتوفى سنة ٧٧١ هـ . الإعلام للزركلى : ٤ / ٣٣٥ .

(٧) محمد بن أحمد بن محمد المحلى ، مفسر أصولى ، وقال : إن ذهنى لا يقبل الخطأ ، ولم يكن يقدر على الحفظ ، له مؤلفات منها فى الأصول شرح جمع الجوامع ، انظر : أصول الفقه تاريخه ، ورجاله ص ٤٦٠ .



لا يحمل المطلق على المقيد ، أو يحمل عليه لفظا ، أو قياسا ، وهو  
الراجع<sup>(١)</sup> وإيضاح هذه الأقوال : لا يحمل المطلق على المقيد أصلا لعدم  
الجامع بينهما ، واختلافهما في الحكم .

يحمل المطلق على المقيد لدلالة اللفظ لأن من أساليب اللغة العربية  
حذف بعض الكلام لدلالة الثاني عليه .

ويحمل المطلق على المقيد قياسا إن وجد جامع بينهما ، وهذا هو  
الراجع عندهم ، والجامع بينهما في المثال المذكور : الحدث عند إرادة  
القيام إلى الصلاة .

ولعل القول بعدم الحمل هو أعدل الأقوال للاختلاف في الحكم ،  
وعدم الجامع بين المطلق والمقيد ، فيبقى المطلق على إطلاقه عملا بظاهر  
اللفظ ، وهذا هو قول الجمهور المتقدم ذكره .

إذا أطلق الحكم في موضع ، وقيد مثله في موضعين بقيدتين  
مختلفتين فما الحكم ؟

في هذه الصورة لا يمكن حمل المطلق على المقيدتين لتنافي  
حكميهما ، فإن كان أحدهما أقرب للمطلق حمل عليه عند بعض العلماء ،  
وإن لم يكن أحدهما أقرب ، لم يحمل على واحد منهما اتفاقا ، وبقي المطلق  
على إطلاقه ولم يقيد بواحد منهما<sup>(٢)</sup> لاستحالة الترجيح بلا مرجح ، لأنه  
تحكم .

(١) انظر : الجوامع وشرحه للمحلى بحاشية اللبناني : ٥١ / ٢ ، غاية الوصول شرح لب الأصول ، ص ٨٢ .

(٢) انظر : تذكرة أصول الفقه لشيخنا محمد الأمين الشنقيطي رحمه الله ، ص ٢٣٤ .

ثم إن هذه الصورة تأتي على قسمين : لأنه إما أن يكون فيما اتحد سببه . أو فيما اختلف سببه <sup>(١)</sup> . مثال ما اتحد سببه حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : " ظهور إناء أحدكم إذا ولغ فيه الكلب أن يفضله سبع مرات ، أولاهن بالتراب " أخرجه مسلم <sup>(٢)</sup> . وللترمذى : " أخراهن أو أولاهن " <sup>(٣)</sup> ورد في الحديث ، فليفضله سبع مرات مطلقاً ، وورد مرة مقيدة إحداهن ، أو أولاهن ، أو أخراهن بالتراب ، فلما لم يمكن الترجيح بلا مرجح ، وتعذر القياس لعدم ظهور المعنى ، تساقط ، وبقي المطلق على إطلاقه ، ويجوز التعفير فى إحدى الغسلات عملاً بقوله : " إحداهن بالتراب " <sup>(٤)</sup> .

الثانى فيما اختلف سببه ، وأنه مثالان :

المثال الأول : ما كان أقرب لواحد من المقيدتين ، مثاله : إطلاق كفارة اليمين عن القيد ، مع قيد التتابع فى صوم الظهار ، وقيد التفريق فى صوم التمتع ، وفيه ثلاث حالات :

الأولى : يبقى على إطلاقه ، ويخير فيه المكفر إن شاء فرقه ، وإن شاء تابعه .

الثانية : يقاس على الظهار بجامع الكفارة لأنها أقرب من التمتع ، فقيد بالتتابع دون التفريق ، لكن للمخالف أن يقول : هذا القياس لا يصح لأن الظهار معصية تناسب التغليظ ، بخلاف الحنث فى اليمين ، فعدم الجامع

(١) انظر : نهاية الوصول فى دراية الأصول لصفى الدين الهنذى : ٥ / ١٧٨٦ - ١٧٨٨ .

(٢) انظر : صحيح مسلم ١ / ٢٢٤ ، باب حكم ولوغ الكلب ، رقم الحديث ٨٩ (٢٧٩) .

(٣) انظر : سنن الترمذى : ١ / ٦١ ، رقم الحديث ٩١ ، باب ما جاء فى سور الكلب .

(٤) انظر : نهاية المولى : ٢ / ١٩٥ .

بينهما ، فانتفى القياس .

الحالة الثالثة : القياس على صوم التمتع ، والجامعة بينهما أن كلا منهما جابر لنقص ، فالتمتع جابر لنقص الحج وخلاله ، وكفارة الحنث جابرة لما فات من البر ، ويرد على هذا القياس : أن الحج من باب العبادات ، والصوم للحنث من باب الكفارات ، فالباب مختلف ، فيختلف الحكم ، فلا يصح القياس <sup>(١)</sup>.

ولما لم يصح القياس في هاتين الحالتين ، ظهر أن الراجح إبقاء المطلق على إطلاقه ، فصيام كفارة اليمين إن شاء فرقه ، وإن شاء تابعه ، إلا عند من يرى إيجاب تتابعه بقراءة ابن مسعود (متتابعات) وهي قراءة شاذة .

المثال الثاني لما اختلف سببه ، ولم يكن أقرب لواحد من المقيدتين : صوم قضاء رمضان ، فإن الله سبحانه وتعالى أطلقه في قوله (فعدة من أيام أخر) <sup>(٢)</sup> مع قيد صوم الظهر بالتتابع ( فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين ) <sup>(٣)</sup> وصوم التمتع بالتفريق ( فمن لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم ) <sup>(٤)</sup>.

وقضاء رمضان ليس أقرب لواحد منهما ، فيبقى على إطلاقه من شاء تابعه ، ومن شاء فرقه <sup>(٥)</sup>.

---

(١) انظر : شرح تنقيح الفصول ص ٢٦٩ .

(٢) سورة البقرة ، من الآية ١٨٥ .

(٣) المجادلة من الآية ٤ .

(٤) سورة البقرة ، الآية ١٦٩ .

(٥) انظر : مذكرة أصول الفقه ص ٢٣٤ ، شرح المحلى على جمع الجوامع بحاشية اللبناني : ٢ / ٥١ - ٥٢ ،

إرشاد الفحول ص ١٦٧ ، شرح الكوكب المنير : ٣ / ٤٠٣ ، وما بعدها ، البحر المحيط : ٣ / ٤٢٧ .

## شروط حمل المطلق على المقيد .

اشتراط القائلون بحمل المطلق على المقيد شروطا ذكرها الزركشى<sup>(١)</sup> في البحر المحيط ، وأطال في عزوها والاعتراضات عليها ، واختصرها الشوكاني في إرشاد الفحول ، ولم يمثل لأغلبها ، وسأذكر الأهم منها في نظري .

الشرط الأول : أن يكون المقيد من باب الصفات مع ثبوت الذوات في الموضوعين ، فأما في إثبات أصل الحكم من زيادة خارجة ، أو عدد ، فلا يحمل أحدهما على الآخر ، ومن أمثله : إيجاب غسل الأعضاء الأربعة في الوضوء ، مع الاختصار على عضوين في التيمم ، فإن الإجماع منعقد على أنه لا يحمل إطلاق التيمم على تقييد الوضوء ، حتى يلزم التيمم في الأربعة الأعضاء لما فيه من إثبات حكم لم يذكر .

ونقل الماوردي عن ابن خيران من الشافعية : أن المطلق يحمل على المقيد في الذات أيضا ، فإنه تعالى ذكر الإطعام في كفارة الظهار ، ولم يذكره في كفارة القتل ، فيحمل عليها ، قال : وفي هذا إثبات أصل بغير أصل .

قال الشوكاني : وهو قول باطل<sup>(٢)</sup> لكن عند الحنابلة رواية أنه لا فرق في الحمل بين الأصل ، والوصف ، قال ابن اللحام : ظاهر كلام

---

(١) محمد بن بهادر بن عبدالله الزركشى ، أبو عبدالله ، بدر الدين ، تبحر في العلوم ، وصار يشار إليه بالبنان في الفقه والأصول والحديث ، وغيرها ، له مصنفات ، من أهمها في الأصول : البحر المحيط ، ولد سنة ٧٤٥ هـ ، توفي ٧٩٤ هـ . انظر أصول الفقه تاريخ ورجاله ص ٤٢١ هـ ، د/ شعبان محمد إسماعيل .

(٢) إرشاد الفحول : ٨ / ٢ .

أصحابنا ، أنه يحمل المطلق على المقيد فى الأصل ، كما حمل عليه فى الوصف ، لأنهم حكوا فى كفارة القتل فى وجوب الإطعام روايتين: الوجوب إلحاقا لكفارة القتل بكفارة الظهار ، كما حكوا روايتين فى اشتراط وصف الإيمان فى كفارة الظهار ، وإلحاقا لكفارة الظهار بكفارة القتل ، فدل هذا من كلامهم على أنه لا فرق فى الحمل بين الأصل والوصف <sup>(١)</sup>.

الشرط الثانى : كأن لا يكون للمطلق إلا أصل واحد ، كاشتراط العدالة فى الشهود على الرجعة والوصية وإطلاق الشهادة فى البيوع ، وغيرها ، فهى شرط فى الجميع ، وكذا تقييد ميراث الزوجين بقوله تعالى : ( من بعد وصية توصون بها أو دين ) <sup>(٢)</sup> وإطلاق الميراث فيما أطلق فيه ، فيكون ما أطلق من الموارث كلها بعد الوصية ، والدين .

فأما إذا كان المطلق دائرا بين قيدتين متضادين كالصيام فى كفارة اليمين مع صيام الظهار الواجب التتابع ، وصيام التمتع الواجب التفريق فقد تقدم الكلام عليه.

الشرط الثالث : أن يكون فى باب الأوامر ، والإثبات ، فأما فى جانب النفى والنهى فلا ، فإنه يلزم منه الإخلال باللفظ المطلق مع تناول النفى والنهى ، وهو غير سائغ .

مثاله : إذا قال : لا تعتق مكاتبا ، لا تعتق مكاتبا كافرا ، لم يعتق مكاتبا لا كافرا ، ولا مسلما ، إذ لو أعتق واحدا منهما لم يعمل بهما .

قال الزركشى : وقد يقال : لا يتصور توارد المطلق والمقيد فى جانب النفى ، والنهى . وما نكروه من المثال : إنما هو من قبيل أفراد

(١) انظر : القواعد والفوائد الأصولية لابن اللحام ص ٢٨٤ .

(٢) سورة النساء ، من الآية ١١ .

بعض مدلول العام ، قال الشوكاتى: والحق عدم الحمل فى النفى والنهى<sup>(١)</sup>.  
 الشرط الرابع : أن لا يقوم دليل يمنع من التقييد ، فإن قام دليل  
 على ذلك فلا تقييد . مثال قوله تعالى : ( والذين يتوفون منكم ويذرون  
 أزواجا ) الآية<sup>(٢)</sup> فلم يقيد بالدخول ، وقيد به فى عدة الطلاق بقوله تعالى :  
 ( إذا نكحتم المؤمنات ثم طلقتموهن من قبل أن تمسوهن فما لكم عليهن من  
 عدة )<sup>(٣)</sup> ولم يحملوا المطلق هنا على المقيد لقيام المانع ، وهو أن تقييد  
 المطلق ، أو تخصيص العام إنما يكون بقياس ، أو مرجح ، وهو هنا منتف  
 لأن المتوفى عنها زوجها أحكام الزوجية باقية فى حقها ، بدليل أنها تفسله ،  
 وترث منه اتفاقا ( فى الإرث ) ولو كانت فى حكم المطلقات البوائن لم ترث .  
 فلما ظهر فى الفرع ما يقتضى عدم إلحاقه بالأصل ، امتنع التقييد بالقياس ،  
 أو التخصيص به<sup>(٤)</sup>.

## خاتمة

من أهم النتائج التى توصل لها الباحث ما يأتى :

- ١- إذا اختلف المطلق والمقيد فى الحكم والسبب ، فلا يحمل أحدهما على  
 الآخر لتباعد مأخذهما وعدم المناسبة بينهما .
- ٢- إذا اتفق المطلق والمقيد فى الحكم والسبب ، فالراجع حمل المطلق  
 على المقيد على وجه البيان للمطلق .

(١) انظر : إرشاد الفحول ص ١٠ / ٢ .

(٢) سورة البقرة ، من الآية ٢٣٤ .

(٣) سورة الأحزاب ، من الآية ٤٩ .

(٤) انظر : البحر المحيط : ٣ / ٤٢٥ - ٤٢٣ ، إرشاد الفحول : ١٠ - ٨ / ٢ .

- ٣- إذا اتحد المطلق والمقيد في الحكم ، واختلفا في السبب ، فالراجع من الأقوال الحمل على وجه القياس .
- ٤- إذا اختلف المطلق والمقيد في الحكم ، واتحدا في السبب ، فالراجع الأقوال عدم الحمل .
- ٥- إذا أطلق الحكم في موضع ، وقيد مثله في موضعين بقيدتين مختلفتين ، فالراجع عدم الحمل على واحد منهما ، وفي المسألة بحث موضع فسي محله .

### مصادر البحث

- ١- الإيجاج في شرح المنهاج ، تأليف علي بن عبد الكافي السبكي ، المتوفى سنة ٧٥٦ هـ ، وولده تاج الدين عبد الوهاب بن السبكي المتوفى سنة ٧٧١ هـ ، الناشر مكتبة للكلديات الأزهرية ١٤٠١ هـ .
- ٢- أثر الاختلاف في القواعد الأصولية في اختلاف الفقهاء ، ط مؤسسة الرسالة ١٣٩٢ هـ ، تأليف د/ مصطفى سعيد الخن .
- ٣- الإحكام في أصول الأحكام ، تأليف علي بن أبي علي محمد الأمدي ، المتوفى سنة ٥٨٣ هـ ، الناشر مؤسسة الحلبي ، القاهرة سنة ١٣٨٧ هـ .
- ٤- أحكام القرآن ، تأليف أبي بكر محمد بن عبدالله المعروف بابن العربي المتوفى سنة ٥٤٣ هـ ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى الحلبي .
- ٥- إحكام الفصول في إحكام الأصول ، تأليف أبي الوليد سليمان بن خلف الباجي المتوفى سنة ٤٧٤ هـ ، تحقيق د/ عبدالله محمد الجبوري ، ط ١ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ١٤٠٩ هـ .
- ٦- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول ، تأليف محمد بن علي الشوكاني المتوفى سنة ١٢٥٠ هـ ، تحقيق د/ شعبان محمد إسماعيل ، الناشر : دار الكتب ، ش الجمهورية ، ط ١ ١٤١٣ هـ .
- ٧- أصول الفقه ، تأليف محمد أبي النور زهير ، الناشر: المكتبة الفيصلية ، مكة المكرمة ، سنة ١٤٠٥ هـ .
- ٨- أصول الفقه رجاله وتاريخه ، تأليف د/ شعبان محمد إسماعيل ، ط ٢ ، ١٤١٩ هـ ، دار السلام للطباعة .
- ٩- الأعلام ، تأليف خير الدين الزركلي ، ط ٣ ، ١٣٨٩ هـ ، بيروت .
- ١٠- الأم ، تأليف الإمام أبي عبدالله محمد بن إدريس الشافعي المولود سنة ١٥٠ هـ المتوفى سنة ٢٠٤ هـ ، الناشر : دار الشعب .

- ١١- البحر المحيوط في أصول الفقه ، تأليف محمد بن بهادر ، بدر الدين الزركشي المتوفى سنة ٧٩٤ هـ ،  
الناشر : وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية ، دولة الكويت ، ط ١ ، ١٤٠٩ هـ .
- ١٢- البرهان في أصول الفقه ، تأليف إمام الحرمين عبدالمملك بن عبدالله الجويني المتوفى سنة ٤٧٨ هـ ،  
تحقيق د/ عبدالمعظم الديب ، ط ١ ، ١٣٩٩ هـ ، جامعة قطر .
- ١٣- بلوغ السؤل وحصول المأمول على مرتقى الوصول إلى معرفة علم الأصول ، لأبي بكر محمد بن  
عاصم الأندلسي ، والشرح لمحمد يحيى الولاكي ، ط ١ ، بالمطبعة المولوية بفاس سنة ١٣٢١ هـ .
- ١٤- بيان المختصر ، شرح مختصر الملتهى الأصولي لابن الحاجب ، تأليف محمود بن عبدالرحمن  
الأصفهاني المتوفى سنة ٧٤٩ هـ ، تحقيق د/ محمد مظفر بقا ، الناشر مركز إحياء التراث الإسلامي  
ط ١ ، ١٤٠٦ هـ ، جامعة أم القرى .
- ١٥- التبصرة في أصول الفقه ، تأليف أبي إسحاق إبراهيم بن علي الشيرازي ، المتوفى سنة ٤٧٦ هـ ،  
تحقيق محمد حسن هيتو ، ط دار الفكر دمشق ١٤٠٠ هـ .
- ١٦- التقرير والتحرير ، لابن أمير الحاج ، شرح للتحيز لابن الهمام ، ط ١ ، الأميرية ببولاق ، مصر  
سنة ١٣١٦ هـ .
- ١٧- تلخيص الحبير في تخریج أحاديث الرافعي الكبير ، تأليف الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني  
المتوفى سنة ٨٥٢ هـ ، الناشر عبدالله هاشم اليماني ، شركة الطباعة الفنية ١٣٨٤ هـ ، القاهرة .
- ١٨- التمهيد في أصول الفقه ، تأليف أبي الخطاب محفوظ بن أحمد الكلوزاني المتوفى سنة ٥١٠ هـ ،  
تحقيق د/ مفيد أبي عشة ، ود/ محمد علي إبراهيم ، الناشر : مركز إحياء التراث الإسلامي جامعة  
أم القرى ، ط ١ ، ١٤٠٦ هـ .
- ١٩- للتوضيح شرح التتقيح ، لأحمد بن عبدالرحمن الشهير بابن حلولو ، المتوفى بعد سنة ٨٩٥ هـ بقليل ،  
ط ١ ، المطبعة التونسية ١٣٢٨ هـ .
- ٢٠- تيسير التحرير ، تأليف محمد أمين ، أمير بادشاه ، مطبعة الحلبي مصر سنة ١٣٥٠ هـ .
- ٢١- الجامعة الصغير ، للسيوطي مع شرحه فيض التقدير لحدادرووف المناوي ، ط ١ ، ١٣٥٦ هـ ، مطبعة  
مصطفى محمد ، مصر .
- ٢٢- الجامعة لأحكام القرآن ، لأبي عبدالله محمد بن أحمد ، الأصباري القرطبي المتوفى سنة ٦٧١ هـ ،  
ط ١ ، ١٤٠٧ هـ ، دار الفكر بيروت .
- ٢٣- جمع الجوامع بشرح المحلي ، تأليف تاج الدين عبدالوهاب ابن السبكي ، المتوفى سنة ٧٧١ هـ ،  
ط ٢ ، مصطفى الحلبي بمصر سنة ١٣٥٦ هـ .
- ٢٤- حاشية سعد الدين التفتازاني المتوفى سنة ٧٩١ هـ ، على شرح الحشد لمختصر ابن الحاجب ،  
الناشر : مكتبة الكليات الأزهرية سنة ١٣٩٣ هـ .
- ٢٥- حاشية محمد الأزهری على مرآة الأصول في شرح مرقاة الوصول ، لمنلا خسرو .
- ٢٦- روضة الناظر وجنة الناظر ، تأليف عبدالله بن أحمد بن قدامة المتوفى سنة ٦٢٠ هـ ، الناشر المكتبة  
السلفية .



- ٢٧- السلم المروني مع شرحه ، للشيخ عبدالرحمن الأغضري ، ط مصطفى الحلبي ، ١٣٦٧ هـ ، مصر .
- ٢٨- سنن الترمذي ، تأليف الحافظ أبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي المتوفى سنة ٢٧٩ هـ ط دار الفكر ، بيروت .
- ٢٩- سيرة ابن هشام ، لعبد الملك بن هشام المتوفى سنة ٢١٣ هـ بشرح الروض الأفي للسهيلي ، الناشر مكتبة الكليات الأزهرية .
- ٣٠- شرح لفة ابن مالك ، تأليف بدر الدين محمد بن محمد بن مالك المعروف بابن النافط ، منشورات ناصر خسرو ، بيروت .
- ٣١- شرح تنقيح الفصول ، تأليف أبي العباس شهاب الدين أحمد بن أديس للقرافي المتوفى سنة ٦٨٤ هـ ، الناشر : مكتبة الكليات الأزهرية ، مصر ، ط ١ ، دار الفكر ، القاهرة ، سنة ١٣٩٣ هـ .
- ٣٢- شرح الكوكب المنير في أصول الفقه ، تأليف محمد بن علي الفتوح ، المعروف بابن النجار المتوفى سنة ٩٧٢ هـ ، تحقيق د/ محمد الزحيلي ، ود/ نزيه حماد ، الناشر : مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي جامعة أم القرى ، ط دار الفكر ، دمشق ١٤٠٠ هـ .
- ٣٣- شرح مختصر روضة الناظر ، تأليف سليمان ، بن عبدالقوي الطوفي سنة ٧١٦ هـ ، تحقيق د/ عبدالله ابن عبدالحسن التركي ، ط ١ ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، سنة ١٤٠٧ هـ .
- ٣٤- صحيح مسلم ، تأليف أبي الحسن مسلم بن الحجاج القشيري ، المتوفى سنة ٢١٦ هـ ، حقق نصوصه ، وعلق عليه محمد فؤاد عبدالباقى ، دار إحياء التراث العربى سنة ١٣٧٤ هـ .
- ٣٥- الضياء اللامع في شرح جمع الجوامع ، تأليف أبي العباس أحمد بن عبدالرحمن الشهير بابن حلولا ، المتوفى بعد سنة ٨٩٥ هـ بقتيل ، ط لا توجد معلومات .
- ٣٦- للعدة في أصول الفقه ، تأليف القاضي أبي يعلى محمد بن الحسين الفراء ، المتوفى سنة ٤٥٨ هـ ، تحقيق د/ أحمد بن علي سير ، ط ٢ ، ١٤١٠ هـ ، الرياض .
- ٣٧- غاية الوصول شرح لب الأصول ، كلاما لأبي يحيى زكريا الأنصار المتوفى سنة ٩٢٦ هـ ، ط مكتبة أحمد سعد أنونسيا .
- ٣٨- للفتح المبين في تراجم الأصوليين ، تأليف الأستاذ عبدالله مصطفى المراغى ، الناشر : محمد أمين دمج ، بيروت .
- ٣٩- القواعد والفوائد الأصولية ، تأليف أبي الحسن علي بن عباس بن اللحام المتوفى سنة ٨٠٣ هـ ط دار الكتب العلمية ، بيروت ١٤٠٣ هـ .
- ٤٠- كشف الأسرار عن أصول اليزدي ، تأليف عبدالعزيز أحمد البخاري المتوفى سنة ٧٣٠ هـ ط بالأوفست دار الكتاب العربى بيروت سنة ١٣٩٤ هـ .
- ٤١- لسان العرب ، تأليف محمد بن مكرم بن منظور المتوفى سنة ٧١١ هـ ، الناشر : دار صادر بيروت .
- ٤٢- المحصول في علم الأصول ، تأليف محمد بن عمر بن الحسين فخر الدين المتوفى سنة ٦٠٦ هـ تحقيق د/ طه جابر العلواني ، ط ١ ، سنة ١٣٩٩ ، لجنة البحوث جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، الرياض .

- ٤٣- مختصر المنتهى الأصولي ، تأليف عثمان بن عمر جمال الدين الشهير بابن الحاجب المتوفى سنة ٦٤٦ هـ ، الناشر مكتبة الكليات الأزهرية سنة ١٣٩٣ هـ .
- ٤٤- مذكرة أصول الفقه ، لشيخنا محمد الأمين الشلقيطي المتوفى سنة ١٣٩٣ هـ ، مطبوعات الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ١٣٩١ هـ .
- ٤٥- مسلم الثبوت في أصول الفقه ، تأليف محب الله بن عبد الشكور المتوفى سنة ١١١٩ هـ ، ط بالأوفست بذيل المستنصر مؤسسة الحلبي ، القاهرة .
- ٤٦- المصباح المنير في غريب لشرح الكبير ، للرفعي تأليف أحمد بن محمد القويم المتوفى سنة ٧٧٠ هـ ، ط دار الكتب العلمية ، بيروت ١٣٩٨ هـ .
- ٤٧- معاني القرآن ، تأليف أبي زكريا يحيى بن زياد الفراء ، المتوفى سنة ٢٠٧ هـ ، ط ٢ ، ١٩٨٠ م ، عالم الكتب ، بيروت .
- ٤٨- الموطأ ، تأليف أبي عبدالله الإمام مالك بن أنس ، إمام دار الهجرة الأصمعي ، المولود ٩٣ هـ المتوفى سنة ١٧٩ هـ ، علق عليه ، وصححه محمد فؤاد عبد الباقي ، ط عيسى الحلبي .
- ٤٩- نثر الورود على مرآة السعد ، لشيخنا محمد الأمين الشلقيطي رحمه الله ، تحقيق د/ محمد سيد الحبيب ، الناشر : محمد محمود القاضي ، ط ١ ، سنة ١٤١٥ هـ ، دار المنارة جدة .
- ٥٠- نشر البنود شرح مرآة السعد ، تأليف سيد عبدالله بن إبراهيم العلوي الشلقيطي المتوفى في حدود ١٢٣٠ هـ ، ط ١ ، حجرية بفلس .
- ٥١- نهاية السؤل على مناهج الوصول في علم الأصول ، تأليف جمال الدين عبدالرحيم الإنسوي المتوفى سنة ٧٧٢ هـ ، ط ١ ، ١٤٠٥ هـ ، دار الكتب العلمية بيروت .
- ٥٢- نهاية الوصول في دراية الأصول ، تأليف صفى الدين محمد بن عبدالرحمن الهادي المتوفى سنة ٧١٥ هـ ، تحقيق د/ صالح اليوسف ، ود. سعد السويح ، الناشر : المكتبة التجارية ، مصطفى أحمد الباز مكة المكرمة .
- ٥٣- الوصول إلى الأصول ، تأليف أحمد بن علي بن برهان المتوفى سنة ٥١٨ هـ ، تحقيق د/ عبدالحميد علي أبي زيد ، الناشر مكتبة المعارف ، الرياض ، ١٤٠٣ هـ .
- ٥٤- الواضح في أصول الفقه ، تأليف أبي الوفاء علي بن عقيل المتوفى سنة ٥١٣ هـ ، تحقيق د/ عبدالله عبدالمحسن التركي ، ط ١ ، سنة ١٤٢٠ هـ مؤسسة الرسالة ، بيروت .